## تعقيب على بحث الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي
## بعنوان"معوقات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي"

**الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا**

بداية أقدم تقديرى وثنائى لاستاذنا الدكتور نجاة الله على مابذله من جهد طيب فى بحثه لمعوقات البحث الاقتصاد الاسلامى.

واؤكد على مشاركته الراى فى كل ماذهب اليه سواء من حيث المعوقات أو المقترحات أو رؤيته لسير الامور على غير ماكنا نرجوه حيال هذا الموضوع .

كذلك أشاركه الاحساس المؤلم العميق بأن البحث العلمى فى الاقتصاد الاسلامى يمر بازمة حقيقية لا تخفى ملامحها على أحد . ولعل من أبرز ملامحها الاخفاق - حتى الان- فى تقديم مقرر دراسى واحد فى أى فرع فى علم الاقتصاد يحظى بتقدير واحترام من قبل المهتمين.

أ - لقد تناول سيادته ستة عوامل رأى أنها تشكل العوائق الرئيسة لتقدم البحث فى الاقتصاد الاسلامى . اشير اليها بعجاله وهى:

١- غياب الاحساس باهمية التاريخ . ويقصد بذلك أنه لم يجر حتى الان الاهتمام الكافى من الباحثين بالتطور التاريخى للمجتمع الاسلامى و دراسته دراسة شاملة وممتدة .

الامر الذى افقد الاقتصاد الاسلامى الكثير من المصادر المفيدة والمهمة .

٢- التمسك بالواقعية : معرفة طبيعة الارض التى نقف عليها : والمقصود غياب الدراسات الواقعية التطبيقية على واقعنا القائم . وبالتحديد غلبة الدراسات المعيارية على الدراسات الوضعية . وفى ذلك مافيه من القصور و الخلل .

٣- البحث يحتاج الى مال: وهو بذلك يشير الى عامل التمويل فى البحث العلمى،وكيف كان، وكيف سيكون .

٤- حماية الحقوق : يقصد بذلك عدم توفر الحماية الكافية للجهود الفكرية للباحثين فى الاقتصاد الاسلامى .

٥- الامور الضرورية والامور الهامشية : يقصد بذلك غياب مبدأ الاولويات وانشغال الدراسات والابحاث بموضوعات هامشية وعدم اهتمامها بالموضوعات المهمة الاساسية .

٦- العنصر البشرى فى التراث الاسلامى : يقصد بذلك غياب التمييز الواضح بين ماهو الهى وما هو بشرى فى التراث الاسلامى ومعاملة كل منها بما يستحقه .

**ب**- ومع تقديري واعتزازي بالبحث وبما فيه من رؤى وافكار فلى عدة ملاحظات اوجزها فيما يلي:

١- البحث يتحدث عن المعوقات. وفى ملخص البحث عنون هذه المعوقات بعناوين جيده لكنه فى صلب البحث عنونها بعناوين أخرى أقل مافيها عدم الوضوح ، وعلى سبيل المثال :العامل الثانى من المعوقات عنون له بـ" التمسك بالواقعية : معرفة طبيعة الارض التى نقف عليها . والتساؤل هو هل هذا العنوان يدل من قريب أو بعيد على المقصود وهو غياب الدراسات الواقعية التجريبية ؟! كذلك نجده يعنون بـ"حماية الحقوق" والصواب "عدم حماية الحقوق" وكذلك يعنون بـ"الامور الضرورية التى لا غنى عنها والامور الهامشية"والاصح منه والاوضح دلالة على المقصود هو"غياب مبدأ الاولويات أو غياب مبدأ التمييز بين المهم والاهم "وهكذا فى بقية العوامل..

٢- لا أتفق مع الكاتب فى اعتباره عدم حماية الحقوق معوقا رئيسآ للبحث، فهناك ماهو أخطر منه بكثير .

٣- ألاحظ شيئا من التعارض بين المواقف، فتارة يعيب على اهمال الدراسات التاريخية و تارة اخرى يعيب على الانشغال بها، كما هو الحال فى الفقرة الاولى وفى الفقرة ما قبل الاخيرة .

٤- كان الكاتب الجليل شديد الانفعال فى تناوله للعامل الاول فالواقع أن كل الفقه فى كل البلاد أخذ فى الحسبان، سواء الاندلس أو المغرب أو الهند. ثم لماذا لم يقم الباحثون فى تلك البلاد بتقديم اسهاماتهم الفكرية ؟

٥- فى تناوله لغيبة الدراسات الواقعية التطبيقية عمم القول قائلا فى ص٤ "لكننا لم نبحث أبدا فيما يفعله المسلمون فى واقع الحال" والتعميم هنا محل نظر، فهناك الدراسات المعاصره حول المصارف الاسلامية وشركات التأمين . وهى دراسات تطبيقية .

٦- فى الحقيقة ما قدمه الباحث الكريم هو سبعة معوقات وليس ستة كما ذكر، حيث ان عدم الثقة فى النفس لا يقل تأثيره السلبى عن بقية العوامل .

٧- لعل الكاتب الكريم يتفق معى فى أن الكثير مما ذكره من معوقات هو الى السمات والخصائص أقرب منه الى المعوقات .

**ج**- لمزيد من المعرفة فاننى أضيف الى ما قدمه الباحث الكريم بعض المعوقات الاخرى و من ذلك :

**١ - غياب التنسيق بين الجهات المعنية:**

يوجد على الساحة ثلاث جهات معنية بالاقتصاد الاسلامى بشكل مباشر هى المصارف الاسلامية و مراكز أبحاث الاقتصاد الاسلامى و الاقسام العلمية للاقتصاد الاسلامى . ولايخفى أن وجود تنسيق قوى بين تلك الجهات هو مطلب ضرورى لتقدم البحث فى الاقتصاد الاسلامى .وافتقاد هذا التنسيق يعوق هذا التقدم . وللاسف هذا هو الواقع و بكل مرارة ، حيث لا يوجد حتى الحد الادنى من التنسيق الفعال الحقيقى . فكل يغنى فى سربه بعيدا عن الاخرين . بل لقد وصل الحال سوءا لدرجة فقدان تنسيق حقيقى بين مفردات كل جهة من الجهات المذكورة : وقد انعكس ذلك سلبا على جودة الدراسات و نموها .

**٢ - غياب الحضانات الفعالة:**

بقدر ما كان الوضع فى البدايات واعداً بقدر ما هو الان بائسا ففى البداية كان الاقبال متزايدا من الطلبة النابهين على الالتحاق بأقسام الاقتصاد الاسلامى، لديهم طموح كبير. واليوم قل تماما الاقبال، ومن يقبل لا يقبل لطموح، وانما هو مضطر لذلك، كما أن من يقبل حاليا ليس متميزا.وكل هدفه الحصول على شهادة جامعية تتيح الالتحاق بأى عمل مهما كان . وقد شاهدت ذلك بنفسى فى كل من جامعة الامام وجامعة أم القرى . وفى البداية كانت مراكزالبحوث، وخاصه مركز أبحاث جامعة الملك عبد العزيز، كانت تعج بالنشاط والحركة من قبل نخبة من الباحثين المتميزين المهمومين بالقضية واليوم، مع التقدير الكامل للمركز وللقائمين عليه، لكن ذلك لا ينفى أن الامر تغير كثيرا.

والحال نفسه على مستوى المصارف الاسلامية . ماذا يعنى ذلك ؟ يعنى غيبة الحضانات الفعالة للبحث العلمى فى الاقتصاد الاسلامى . وبالتالى تدهور الدراسات كماً وكيفاً.

**٣ - غياب التعريف الجيد بالاقتصاد الاسلامى** . حتى الان لم يتحقق الحد المطلوب للتعريف بالاقتصاد الاسلامى وبخاصة على المستوى الفكرى النظرى . وهناك الكثير والكثير من نقص المعلومات لدى العديد من الجهات،وبلاشك فنحن مسئولون ولوجزئياً عن ذلك.وعلينا بذل كل جهد ممكن لتعريف مختلف الجهات بالاقتصاد الاسلامى تعريفا واضحاً بيناً.

٤ - عدم التوظيف الجيد الصحيح للعلوم الشرعية وليس فقط علم الفقه فى خدمة البحث العلمى فى الاقتصاد.وهناك قدر كبير من الاختلاط بين منهجية البحث فى العلوم الشرعية

ومنهجية البحث فى علم الاقتصاد الاسلامى وقد كنا فى الماضى نفتقد من يجمع بين العلم الشرعى والعلم الاقتصادى.واصبحنا اليوم نفتقد الشرعى الكفئ وكذلك الاقتصادى الكفئ.هل فى ظل ذلك يرجى تقدم البحث فى الاقتصاد الاسلامى؟!!

**د-** قدم الباحث فى ثنايا بحثه مقترحات مفيدة وبناءة وأضيف عليها مايلى:

أننا بالفعل فى حاجة ماسة الى رؤية جديدة ومؤسسات جديدة وتجديد جوهرى لما هو قائم من موسسات.

وأرى ضرورة التفكير الجدى فى اقامة أكادمية دولية للاقتصاد الاسلامى تتجاوز السلبيات التى ظهرت فى المؤسسات القائمة.وبخاصة مايتعلق بالتمويل والادارة والانشطة. تجمع بين الشق البحثى والشق التعليمى، تجتذب الطلبة النابهين من شتى بلاد العلم وتحتضن نخبة متميزة من رجالات الاقتصاد الاسلامى.ولا تخضع فى توجهاتها أو فى اى أمر من أمورها لدولة اسلامية بذاتها أوحتى لمجموعة الدول الاسلامية.نريدها حرة بكل معنى الكلمة تدار كما تدار المؤسسات العلمية الراقية فى العالم المتقدم .ولاتستمد تمويلها من اية جهة حكومية وانما من تبرعات غير مشبوهة وغير مشروطة .وأن تعمل جاهدة على توفير القدر الكافى من التمويل الذاتى لكل انشطتها العلمية.

وفوق هذا نحن فى حاجة ملحة الى وقفة جادة جداً حول اللحظة التى نعيشها والفرصة التى سهرنا طويلاً على وجودها وهى الأن توشك على الضياع ولن ينساها لنا التاريخ وربما لن يغفرها لنا الله عز وجل.فهلم لنواجه الموقف بما هو جدير به.

والله تعالى نسأل التوفيق والمعونة .